

Distr.: General
2 November 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أشرف بأن أرفق طيه ملاحظات حكومة الجمهورية العربية السورية على التقرير الرابع لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنًا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

101116 091116 16-19138 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

ملاحظات الجمهورية العربية السورية على التقرير الرابع لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة

لقد تضمن التقرير الرابع لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (S/2016/888) الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ توجيه اتهام آخر إلى القوات العربية السورية بحادثة قميناس المدعاة بتاريخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦. وبعد دراسة محتوى التقرير بشكل علمي وموضوعي، نورد الملاحظات التالية:

١ - يبدو بشكل واضح بأن هذا التقرير هو نسخة أخرى عن التقرير الثالث للآلية، إذ لم يرد فيه أي جديد أو أية معطيات أو أدلة مادية وحسية جديدة. وكانت العبارة الوحيدة التي أدت إلى الاتهام هي أنه توافرت لدى الآلية معلومات كافية لتوجيه الاتهام، دون أن تبين ما هي تلك المعلومات، وما مصدرها، وما هي درجة مصداقيتها وكيفية اعتمادها.

٢ - لم تبين الآلية تقييمها وتحليلها لأسباب قيام الجماعات الإرهابية المسلحة بنقل وتحريك الأدلة المادية من مكان إلى آخر، ولماذا تم تصوير الحوادث بعد أيام من وقوعها رغم سيطرتها بالكامل على المناطق المدعاة.

٣ - إن استخدام أي سلاح يُنظر إلى جدواه والنتيجة التي يؤدي إليها، ومدى فعاليته ضد العدو. وبالنظر إلى ما تم خسارته من قواعد عسكرية ومناطق ومحافظات، وإلى أنه لم يتم استخدام أي سلاح غير تقليدي تجاه المهاجمين الإرهابيين على اختلاف تسمياتهم (والبعض منهم مصنف دولياً بأنه إرهابي)، فلماذا يتم استخدام هذا السلاح الكيميائي ضد عدد من المدنيين ودون أي هدف استراتيجي لنا؟

٤ - لم تتقيد الآلية بما وضعته لنفسها من أدوات ونهج لعملها كما هو موضح في الفقرتين ٧ و ٨ حيث أكدت أنها ستستند في نتائجها على دلائل داعمة ذات مصداقية وموثقة مع عناصرها الأساسية التي تحتاجها الآلية لكل حالة (الوقت، والتاريخ، وحالة المناخ، والموقع المتأثر، والذخائر، والضرر، والآثار الطبية)، لكن لم يلاحظ ذلك في التقرير، وإنما اعتمدت فقط على أقوال الشهود، والظواهر البيئية والطبية، ومكان السقوط وحيثياته دون وجود أي دليل مادي موثق أصولاً.

٥ - كان من الضروري قيام الآلية بأخذ عينات نظامية وتحليلها للتأكد من استخدام الكلور كسلاح في الحادثة وعدم رمي الاتهامات جزافاً على الجيش العربي السوري.

٦ - بالنسبة للشهود:

- إن الإفادات التي أخذتها قيادة الآلية من الشهود تفتقد إلى المصدقية كونها صادرة عن أشخاص إما ينتمون إلى الجماعات الإرهابية المسلحة، أو من البيئة الحاضنة لها، ناهيك عن عدم وضوح كيفية اختيارهم والوصول لهم، والتأكد من وجودهم في مكان الحادث.

- اعتمد التقرير بشكل أساسي على إفادات الشهود، والتي تعتبر من أضعف الأدلة طالما أنها لم تخضع لإجراءات التحقق من هوية أصحابها، خاصة وأن الآلية ليست جهازاً قضائياً (الفقرة ٦ من التقرير).

- الحادثة المدعى بها حدثت يوم ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥ ليلاً والشهود أكدوا مشاهدتهم للحوامة التي تحلق وتلقي الجهازين من ارتفاع يزيد عن ١٠٠٠ م (حسب التحليل المرجح لمعهد أبحاث الدفاع)، وبالتالي لا يمكن مشاهدة الحوامة ليلاً.

- ورد في الفقرة ٢٠ من التقرير الرابع للآلية إفادات الشهود الذين كانوا على مقربة من الحادث المدعى به الشعور بتهيج بالعين والجلد، والشعور بالاختناق والسعال، ولم يتم إسعافهم. وهذه الشهادة، حسب التقرير، متسقة مع حالات المرضى الذين أُسعفوا إلى مشفى سمرين، وهذا يُشير إلى عدم مصداقية الشهود ولو أنهم شعروا بحالات الاختناق لتطلب الأمر إسعافهم خوفاً من الموت.

٧ - بالنسبة للظواهر البيئية:

- ورد في الفقرة ٢٠ من التقرير نقلاً عن الشهود تغير لون الغطاء النباتي في الموقع، لكن من الناحية العلمية فإن هناك العديد من المؤثرات التي بإمكانها التأثير على الظواهر البيئية للنباتات (قلة المياه، الإفراط في استخدام المبيدات، أمراض النباتات ... إلخ)، كما يمكن للانفجارات التقليدية أن تغير في الظواهر البيئية للمنطقة المحيطة بمنطقة الانفجار، ولا سيما النباتات، نتيجة لدرجة حرارة الانفجار التي تزيد عن ١٠٠٠ درجة مئوية من جهة ونواتجها الحاوية في معظم الأحيان على أكاسيد حمضية من جهة أخرى.

- لا يمكن لصور الأقمار الصناعية أن تحدد سبب هذا التغير في لون الغطاء النباتي.

٨ - بالنسبة للظواهر الطبية:

- عدم ذكر الآلية للتقارير الطبية الموثقة للمصابين ولنتائج تحليل الدم.
- أوردت الآلية في تقريرها مصطلح التحليل الشرعي، وهو غير مفهوم وغير واضح ولا يُعرف ما هو المقصود به.

٩ - بالنسبة للأدلة المادية:

- وضّحت الآلية في الفقرة ٢٩ من الملحق السابع من تقريرها الثالث، أن صور موقع الحادث المدعى بها قد "أُخذت بعد يومين من تاريخ الحادث"، مما يعني ليس مباشرة بعد وقوع الحادث المزعوم. كما أن قيادة الآلية ذكرت بشكل واضح، في الفقرة ٢٥ من نفس المرجع المذكور، أنه بما أن الصور قد تم أخذها بعد يومين من الهجوم فإنها (أي قيادة الآلية) لم تستبعد أنه قد تم وضع البقايا في مكان الحادث بشكل مسبق. حيث أن المجموعات الإرهابية لديها الإمكانيات والوقت اللازمين لفبركة الأدلة لاثام الجيش العربي السوري.
- وضحت الآلية في الفقرة ٥٦ من المرفق السابع من تقريرها الثالث أن بقايا الجهاز التي تم العثور عليها بالقرب من الموقع تشبه البراميل المتفجرة التي وُجدت بالقرب من مواقع أخرى متضررة وأبرزها في سرمين، ومع ذلك، من تحليل البقايا والحفرة لم يكن من الممكن التأكد من احتواء الجهاز على مواد كيميائية سامة أو متفجرات، أي أنه لا يوجد أي دليل مادي على استخدام سلاح كيميائي حسب ما جاء في التقرير.
- أوردت الآلية في الفقرة ٧ من تقريرها أنها استندت إلى دلائل داعمة وإلى دليل ذي مصداقية، وأنها طورت معايير خاصة بها. والمفهوم العلمي للدلائل يقسمها إلى مادية وغير مادية، ولكل منها قوته، ولا يعطي أهمية لدليل غير مادي على دليل مادي. وهنا قامت الآلية بإضافة أشياء جديدة وخرقت القواعد الأساسية في التحقيق.
- ورد في الفقرة ٤١ من التقرير أن الحكومة السورية لم تقدم مزيداً من المعلومات حول حيازة ونقل وتخزين المواد الكيميائية السامة من قِبل المجموعات الإرهابية، لاعتبارات أمنية وطنية، وهذا مخالف للحقيقة. ففي جميع اللقاءات التي جرت مع الآلية أو من خلال المراسلات التي جرت معها أو مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كان يتم تزويدهما بمعلومات عن سعي أو امتلاك أو نقل الجماعات

الإرهابية المسلحة لمواد كيميائية سامة، ولم توضح الآلية مصير هذه المعلومات وكيفية التعامل معها، وهل تم الأخذ بها أم لا.

- لماذا لم توضح الآلية مصير المعلومات التي قدمناها لها عن الخلية الإرهابية التي ضبطتها السلطات التركية على الحدود السورية التركية وبجوزتها ٢ كغم من مادة السارين، ثم تم التعتيم عليها من قِبَل السلطات التركية؟ وما هو هدفها من الحصول على هذه الكمية؟

- أوردت الآلية في الفقرة ٥٠ من تقريرها أنها نظرت في حيازة وحركة الكلور من قِبَل الجماعات الإرهابية، ولكنها لم توضح مآل ذلك، فهي لم تتعامل مع هذه المعلومات إلا من باب أخذ العلم فقط، ولم تبين ما هو مصير مئات الأطنان من مادة الكلور في معمل كلور حلب والتي استولت عليها جبهة النصرة الإرهابية، ثم تنظيم داعش الإرهابي.

- الاستنتاج الذي توصلت إليه الآلية من اتهام استند إلى أنه لم يثبت أن الجماعات الإرهابية المسلحة كانت تُشغّل طائرة هليكوبتر في ذلك المكان والزمان، ولذلك فإن المشتبه به هو القوات الجوية السورية، وهو مجرد استنتاج ليس مبنياً على أية أدلة مباشرة وموثقة.

١٠ - الاستنتاجات:

- لم يتضمن التقرير أي دليل مادي على الاستخدام الحقيقي لغاز الكلور، وافتقد للوثائق والتحليل الموثقة للعينات، والتقارير الطبية للمصابين وتحليل الدم، وأي بقايا مادية لمقذوف كيميائي، مع العلم بأن الحصول على هذه المعطيات في حال وجودها كان سهلاً للغاية كون موقع الحدث تحت سيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة.

- عدم اعتماد قيادة الآلية في تقريرها على الفقرتين ٧ و ٨ (الاعتماد على دلائل داعمة ذات مصداقية وموثقة) السابقين الذكر، وإنما اعتمدت بشكل أساسي ومباشر على أقوال الشهود وإفادتهم بالرغم من الشك في مصداقيتهم، وعلى ظواهر أخرى غير علمية وغير موثقة أصولاً.

- لم تذكر الآلية في تقريرها المعلومات الجديدة والكافية التي اعتمدتها للقول إن الحادث كان سببه حوامة تابعة للقوات العربية السورية وأنها ألقت جهازاً من علو مرتفع يحتوي على مادة سامة.

- لم يتطرق التقرير إلى التوضيحات المقدمة من الجانب السوري.

- جاءت الاستنتاجات غير مرتبطة بواقع الأدلة الموجودة لدى الآلية.
- خرجت الآلية في الفقرة ٥٢ عن ولايتها، وعما أوردته في الفقرة ٦ من التقرير عندما قالت إنه لا بد من محاسبة أولئك الذين يسيطرون على الوحدات العسكرية ... إلخ حيث أخذت صفة الادعاء وطلب المحاسبة والمساءلة.
- كررت الآلية في الفقرة ١٣ من هذا التقرير التحديات التي واجهتها، ومنها عدم قدرتها على زيارة الأماكن المدعى بها، وقدم تاريخ حصولها، أي أنها لم تتمكن من الحصول على أدلة مادية موثقة حقيقية، وبالتالي يمكن لأي جهة تقديم أية معطيات دون القدرة على تحديد مصداقيتها للأسباب التي ذكرتها الآلية (قوتها الاستدلالية الضعيفة).